

## بيان المكتب الوطني

إن آخر شيء كان يتوقعه طبيب القطاع العام المغربي، بعد كل ما أبان عنه من عطاء ونكران للذات، هو أن تتنكر الحكومة المغربية لكل تضحياته ولروحه الوطنية العالية التي أبان عليها خلال هذا الظرف الاستثنائي الذي عاشه ويعيشه مغربنا العزيز، فبمجرد ما نادى صوت الواجب الوطني لم يتردد طبيب القطاع العام ولم يتهاون أو يتخاذل في تلبية النداء، بل بالعكس، فبرغم شح الموارد البشرية، وقساوة ظروف الممارسة الطبية في ظل منظومة متهاوية، المُشْتَغِل بداخلها مفقود والهارب منها مولود، لم يُسَجَّل على طبيب القطاع العام المغربي أيُّ تقاعُسٍ أو خذلان بل واجه بكل ما أُوتِيَ من قوة وشجاعة وعزيمة هذا الوباء القاتل، وكان دائماً في الصفوف الأمامية دافعاً عن أبناء شعبنا العزيز.

إن أطباء القطاع العام خاضوا حرباً ضروساً وغير مُتكافئة مع عدو عنيد مُترَبِّص استطاع أن يُخْتِطِف العديد منهم، وقدموا أرواحهم فداءً ودفاعاً عن هذا الوطن، منهم من كان في ريعان شبابه ومنهم من ترك أسرته من دون كفيل، دون أن ينال ذلك من عزمهم وثباتهم

إن أطباء القطاع العام، في الوقت الذين كانوا ينتظرون من هاته الحكومة تقدير مجهوداتهم وتضحياتهم، يتفاجئون أنها تُدير ظهرها لهم وتتنكر لملفهم المطلي العادل بعد أن قطع أشواطاً جد مُتقدمة، فالطبيب المغربي لم يعد يستسيغ المُبررات والحُجج التي تتوارى ورائها الحكومة للتهرب والتنصُّل من الإلتزام بوعودها والتعامل مع ملفه المطلي بكل جدية وما أصبحت تفرضه وضعيته الإجتماعية والمادية. وعلى هذه الحكومة أن تَعِي جيداً أن الطبيب لم يعد لديه ما يخسرُهُ، فإن كانت على الطبيب واجباتٌ، فإن له أيضاً حقوقاً ومطالب مشروعاً لن يتنازل عنها.

فبِقدَر عَزْمنا كأطباء، صيادلة وجراحي الأسنان على الإستمرار والثبات في المواقع الأمامية لمواجهة هاته الجائحة، فإن إضرارنا على النضال من أجل ملفنا المطلي العادل وعلى رأسه، أولوية الأولويات، الرقم الإستدلالي 509 كاملاً مكمولاً، كمدخل لرد الإعتبار للدكتوراه في الطب، دون إسقاط لبقية الحقوق من ضمنها درجتين بعد خارج الإطار وتحسين ظروف العمل لعلاج المواطن المغربي، وكذا تحويل الإختصاص في طب العائلة وتقنين الحق المشروع في الإستقالة والتقاعد النسبي والحق في الإنتقال، ورفع الحيف الذي يعيشه الأطباء في ظل قانون الحراسة والإلزامية، فإمّا إمساك بمعروفٍ أو تسريحٌ بإحسان .

فلكل ما سبق، وأمام هذا التخاذل الحكومي الغير المبرر في التعامل مع ملفنا المطلي، فإن المكتب الوطني يُعلن أن ساعة الحسم قد دقت، وأن كل الأفعنة قد سقطت، لذا وجب إستئناف كل الأشكال النضالية التي تمّ تعليقها سابقاً، ويُقرَّر تَسْطِير مرحلةٍ جديدةٍ من برنامجهِ النضالي، مُعلنًا ما يلي :

**-تنديده بموقف الحكومة المغربية الغير المفهوم من الملف المطلي للأطباء، الصيادلة وجراحي الأسنان القطاع العام، ويُحمِّلها مسؤولية ما ستؤول إليه الأوضاع مستقبلاً.**

**-خوض إضراب وطني لمدة 48 ساعة يومي الأربعاء والخميس 04 و 05 نونبر 2020 بإستثناء أقسام الإنعاش و المستعجلات.**

**-تنظيم وقفات محلية و جهوية في جميع أنحاء المملكة، في اليوم الأول من الإضراب (الأربعاء 04 نونبر 2020) وفي نفس التوقيت، إبتداءً من الساعة العاشرة صباحاً.**

**-التعبئة والإستعداد لخوض إضرابات و خطوات نضالية تصاعدية ، مع الترتيب لتنظيم وقفات إحتجاجية وطنية بالرباط أمام كل من وزارة الصحة ووزارة المالية سيعلن عن تاريخهم لاحقاً.**

-الإستعداد لتنظيم مسيرة وطنية حاشدة بمشاركة كل الأطباء، الصيادلة وجراحي الأسنان القطاع العام، من وزارة الصحة إلى مقر البرلمان بالرباط، مع وقفة أمام البرلمان، سيعلن عن تفاصيلها لاحقاً.

-إستئناف الأشكال النضالية التي تم تعليقها سابقاً:

- ◀ الحداد المفتوح و الدائم لطبيب القطاع العام بارتداء البذلة السوداء و بحمل شارة “ 509 ”.
- ◀ إستئناف مقاطعة الحملات الجراحية “العشوائية” التي لا تحترم المعايير الطبية و شروط السلامة للمريض المتعارف عليها.
- ◀ إستمرار فرض الشروط العلمية للممارسة الطبية و شروط التعقيم داخل المؤسسات الصحية و المركبات الجراحية مع إستثناء الحالات المستعجلة فقط.
- ◀ تقديم الإستقالات الجماعية والفردية.
- ◀ إستئناف جميع الأشكال النضالية النوعية طيلة الأشهر المقبلة، والمتمثلة في:
  - مقاطعة حملة الصحة المدرسية لغياب الحد الأدنى للمعايير الطبية و الإدارية.
  - الاستمرار في إضراب الأختام الطبية .
  - مقاطعة التشريح الطبي.
  - إستمرار مقاطعة القوافل الطبية.
  - إستمرار مقاطعة جميع الأعمال الإدارية الغير طبية:
  - التقارير الدورية.
  - سجلات المرتفقين.
  - الإحصائيات بإستثناء الإخطار بالأمراض الإجبارية التصريح.
  - الشواهد الإدارية بإستثناء شواهد الولادة و الوفاة.
  - الاجتماعات الإدارية و التكوينية.
- مقاطعة تغطية التظاهرات التي لا تستجيب للشروط الواردة في الدورية الوزارية المنظمة لعملية التغطية الطبية للتظاهرات

فإمّا أن “نكون أولن نكون“

وعاشت النقابة المستقلة لأطباء القطاع العام، نقابة عتيده، مُستقلة، جامعة وموحدة ومُناضلة.

عن المكتب الوطني



النقابة المستقلة لأطباء  
القطاع العام  
الكاتب الوطني  
د. المنتظر الصلوي